اميركا بايدن- عودة الأمور الى نصابها

لم تكن المراسم احتفالية وإن كانت رسمية، ولم يسد الفرح أجواء الكابيتول مقر الكونغرس الاميركي في واشنطن خلال مراسم تنصيب جو بايدن رئيساً بل غلبت أجواء الترقب لما هو أسوأ بل للسيناريوهات الأسوأ على الاطلاق كاقتحام موقع الاحتفال او اعتداءات مسلحة عسكرية تصل حد الاغتيال لمسؤول او اكثر ومن كلا الحزبين، ولكن على قدر هذه المخاوف والتوترات والتوقعات المتشائمة والسوداوية كان مستوى تنفس الصعداء ايذاناً ببدء عهد جديد اختلف المراقبون حول تسميته حتى ذهب البعض الى القول انه عهد من إزالة الأطلال وآثار الهدم فيما وصفه آخرون انه انتصار للديمقراطية ولو الى حين بينما فضل البعض اعتباره انتصاراً للعقلانية.

بعيداً عن هذه التوصيفات التي تتعمد المبالغة والخلط بين الواقع والتخيلات او بين الموجود والمنشود، فإن التوصيف الأفضل لعهد بايدن الجديد هو " عودة الأمور الى نصابها" او " وضع الأمور في سياقها الصحيح"، ما يعني ان العالم، بقيادة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة عسكرياً على الأقل، سيعود الى سابق عهده من حيث العلاقات بين الدول وطرق اتخاذ القرار وتحديد سلم الأولويات واختيار الشركاء والشراكات والاعتبارات التي تحكم العلاقات بين الدول والأشخاص بدلاً من عهد كانت فيه القرارات عشوائية واختيار الشركاء والحلفاء نزواتياً والاعتبارات الموجِهة لدفة الحكم غوغائية بل طفولية ، ونهاية عهد اختلط الحابل فيه بالنابل وكانت القضايا الدولية العالقة والمواقف منها ثمناً دفعته الولايات المتحدة خدمة لأهداف ومصالح ليست لها او لمواطنيها ، في حالة جعلت الكثيرين يتساءلون احياناً ما اذا كان حكم الولايات المتحدة وتحديد أولوياتها السياسية والعسكرية يتم من واشنطن او من مكان آخر.

تنفس الكثيرون بل غالبية العالم الصعداء بانتهاء عهد ترامب فيما كان المر مختلفاً في اسرائيل رغم رسائل التهنئة والعبارات اللطيفة والمنمقة التي استخدمها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ، المعروف بملكته المطلقة للغة الإنجليزية، في رسالة التهنئة لبايدن ونائبته كامالا هاريس، فعبارات التهنئة اخفت " غصة في الحلق" والدعوة الى " عمل سياسي مشترك " أخفت خوفاً وخشية واضحة من مواقف أميركية تخالف مواقف إسرائيل خاصة في الشأن النووي الإيراني وقضية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، ام الحديث عن " رئيس أميركي جديد تربطه بنتنياهو وتربط نتنياهو به معرفة عميقة منذ سنوات طويلة" فكانت الوسيلة التي اختارها نتنياهو ليقول ان " ما فات مات وما هو آتٍ آت وما لإسرائيل سوى الصبر والانتظار".

جاء عهد بايدن ليضع الأمور في نصابها الصحيح وسياقها العقلاني، فالكورونا والوضع الاقتصادي هو الهاجس الذي يشغل بايدن وادارته وبالتالي لن تكون مستعدة للانخراط في مساعٍ حثيثة لإيجاد حل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني وحتى لو تم ذلك فالحل سيعكي كونها وسيطاً نزيهاً كما كانت خلال العقود الأخيرة حتى " استولى" الترامبيزم على المشهد السياسي الأميركي والإقليمي والدولي، وكذلك الأمر بالنسبة لإيران وسلاحها او مشروعها النووي فهو " آخر ما يهم الولايات المتحدة اليوم رغم انها تؤكد انها ستعود اليه لأنه يخدم مصالحها" خلافاً لعهد ترامب الذي أعلن "خروج الولايات المتحدة منه ليس خدمة لأهدافها بل خدمة اولاً وقبل كل شيء لأهداف دولة أخرى" ، إضافة الى ان بايدن بقراره الأول الغاء 17 مرسوماً رئاسياً وقعها سلفه منها الانسحاب من اتفاقية المناخ ووقف الدعم لهيئات دولية وإلغاء عضوية الولايات المتحدة فيها، ومنها مثلاً محكمة الجنايات الدولية ومجلس حقوق الإنسان ومقرها في جنيف وغيرها، يعني عودة الولايات المتحدة الى الحظيرة الدولية من جهة، وإعادة التخوف في إسرائيل من تحقيق تجريه المحكمة المذكورة حول احتمال ارتكاب جرائم حرب خلال حملة" الرصاص المصبوب" على قطاع غزة.

جاء عهد بايدن ليحمل رسالة هامة مفادها، كما قال وزير خارجيته طوني بلينكن، ان حقوق الإنسان ستكون حجر الزاوية في علاقة بلاده بدول العالم وكأنه يقول لا لمقايضة حقوق الإنسان باتفاق نووي مع كوريا الشمالية ولا لمقايضة حقوق الإنسان ( قتل جمال خاشقجي واعتقال الناشطات النسويات في السعودية" بصفقات أسلحة تقدر بمئات مليارات الدولارات" ولا لمقايضة حقوق الإنسان في المناطق المحتلة والضفة الغربية أو ضم الضفة مقابل دعم للمسيحيين الافنجيليين او مقابل تمويل لحملة انتخابية كهذه او تلك، كما جاء ليؤكد لمن ساوره الشك ان إسرائيل فشلت فشلاً ذريعاً في مواجهة الخطر النووي الإيراني وانها لم تأخذ بالحسبان ان الحال لا يدوم، خاصة وان توقيع الاتفاق النووي بين الرئيس الأسبق باراك أوباما وايران جاء بضغط إسرائيلي او خشية قيام إسرائيل بعملية عسكرية ضد ايران، تماماً كما كان انسحاب ترامب منه بضغط إسرائيلي، أي ضغط فعل الشيء وضده ، ما يؤكد ان الدولة أبقى واكثر بقاءً من هذا الزعيم او ذاك ، خاصة اذا ما اخذنا في هذا السياق ما فعله ترامب بضغط إسرائيلي من تجاهل وإضعاف لتأثير الدول الأوروبية حتى أصبحت بالنسبة لإسرائيل " خصماً وصوتاً نشازاً".

هنا ايضاً كانت للتاريخ والمواعيد السياسية كلمة تقولها وعبرة من الماضي يستفاد منها المستقبل، فتنصيب بايدن تزامن مع مرور 30 عاماً على حرب الخليج الاولى، وهي الحرب التي أعقبت اجتياح الكويت من قبل القوات العراقية، والحرب الأولى التي تعرض فيها العمق الإسرائيلي لقصف صاروخي من دولة عربية بعد اطلاق صواريخ "سكاد" من العراق على منطقتي المركز والشمال، وقرار رئيس الوزراء آنذاك اسحق شمير التزام ضبط النفس وعدم الرد رغم الحديث عن وجود خطة إسرائيلية واضحة وكبيرة لتدمير صواريخ "سكاد" عبر ارسال وحدات خاصة ووحدات النخبة والمخابرات وغيرها.

قرار اسحق شمير، الذي لم اشاطره الرأي سياسياً ولا اقتصادياً ولا في قضايا النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، لم يكن من فراغ ولم يكن مفهوماً ضمناً بل جاء منعاً لخلق ضوع تكون الولايات المتحدة مجبرة على التماشي مع خطوات إسرائيلية لا تخدم مصالح الولايات المتحدة او تضعها في موقف محرج امام حلفائها العرب الذين انضموا الى الولايات المتحدة ضد غزو الكويت ضمن ائتلاف ضم 60 دولة، أي منع تغلب المصالح الإسرائيلية على مصالح اميركا وضمان كون واشنطن المكان الذي تتخذ فيه القرارات وتحدد فيه السياسات في القضية تلك، وهو ما تغير خاصة في عهد ترامب حتى أصبحت السياسات الاميركية في كثير من القضايا تصاغ او تُطْبَخُ في تل ابيب او بايدي من يعتبر ربما ولاؤهم لإسرائيل موازياً لولائهم لأميركا او يفوقه بقليل خاصة بكل ما يتعلق بالشرق الوسط وصفقة القرن والاعتراف بالجولان جزءً من اسرائيل وهي قرارات صاغها ديفيد فريدمان سفير الولايات المتحدة في إسرائيل واكبر الداعمين للاستيطان واعتبار الضفة الغربية جزءً من ارض إسرائيل التاريخية ودفعها قدماً جاريد كوشنير ورفاقه من المبعوثين الى الشرق الوسط غرينبلات وبركوفيتش، وأقرها ترامب الذي تفوتت قراراته وتناقضت حول الحل الأمثل بين حل الدولتين او " دولة واحدة يتدبر فيها الإسرائيليون والفلسطينيون أوضاعهم" او " أي حل يقبله الطرفان..دولة او دولتين" كما تناقضت مفاهيمه لقضايا منطقة الشرق الاوسط التي اكد البعض ومنهم معلقون إسرائيليون " ان ترامب لا يعرف اين تقع على خارطة العالم".

بدا عهد إدارة بايدن ومعه فهم واضح ان "مصالح اميركا اولاً " وليس "اميركا اولاً" فمصلحة اميركا تتطلب اليوم وقبل كل شيء مكافحة الكورونا وعدم تجاهلها كما فعل ترامب بل توفير اللقاح للكورونا وهو ما وعد بايدن بفعله عبر توفير 100 مليون حقنة خلال 3 اشهر، كما ان مصلحة اميركا اولاً تتطلب مواجهة الأبعاد الاقتصادية الكارثية التي خلفتها الكورونا والتي اضطرت الإدارة الى ضخ مئات المليارات من الدولارات او تريليونات الدولارات لدعم المواطنين، أي ان "مصلحة اميركا اولاً " تتطلب بل تحتم تغليب هذين المرين على خوض الحرب الاقتصادية والصحية مع الصين وقبل خطوات تعني إضعاف العلاقة مع الحلفاء في أوروبا وطبعاً قبل اتفاقيات توقع مع طغاة مقابل لا شيء ، وهذا ينطبق على الشأن الإيراني بمعنى ان الولايات المتحدة تريد ان تتخذ واشنطن القرارات في هذا الشأن ايضاً لمصلحة واشنطن اولاً وهذه المصلحة تشمل وفق توجهات إدارة بايدن العودة الى الاتفاق النووي من اجلها هي ومن منطلق رغبتها في ضمان مصالحها الاقتصادية والعسكرية في المنطقة، وهي مصالح لا تتفق ولا تتطابق تماماً مع مصالح دول في المنطقة ومنها إسرائيل ودول الخليج ، أي ان واشنطن ستتخذ القرارات وفق ما تراه واشنطن ملائماً ومناسباً لها ، وستنفذ هذه القرارات وفق جدول زمني تضعه هي دون تدخل وضغوطات، تماماً كما فعلت اميركا جورج بوش مقابل إسرائيل خلال حرب الخليج الأولى ورفضها التدخل الإسرائيلي حتى بعملية سرية منعاً لتشويش جولها الزمني وخطة عملها ومنعاً للحرج امام حلفائها في المنطقة، وهو ما قد ينطبق على ما يحدث في سوريا من غارات إسرائيلية متواصلة ومتكررة على اهاف سورية وايرانية تمت خلال عهد إدارة ترامب بمباركة مسبقة ومضمونة دون اخذ الجهات والطراف الأخرى في الشرق الأوسط بعين الاعتبار بمن فيهم روسيا وتركيا وغيرهما.

رئاسة بايدن وكما جاء في خطاب التنصيب جاءت لتحقيق أهداف خاصة بالأميركيين صحياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً أي لضمان مصالحها الاقتصادية والداخلية اولاً وقبل كل شيء مع تأجيل البت في قضايا أخرى هامة ربما كالشأن النووي الإيراني والشأن الفلسطيني ولكن دون اغفالها ودون السماح لأي كان بوضع العراقيل او خلق الحقائق على ارض الواقع، بل ودون السماح بان يتم تجاوز الولايات المتحدة في قضايا تهمها.

ترامب ، كما اكد مراقبون سياسيون، بحاشيته ومقربيه ومستشاريه ومن اثر عليهم وبحكم منطلقاتهم واعتباراتهم وضعوا إسرائيل، برضاها او دون ذلك، في مرز كافة قراراتهم واستخدموها كجزء من صفقات سياسية او مهراً لصفقات عسكرية منها السلام بين المغرب وإسرائيل مقابل اعتراف اميركا بالصحراء الغربية جزءً من المغرب، او الموافقة على منح الامارات العربية المتحدة طائرات اف 35 ارادتها منذ عقد واكثر كجزء من اتفاق مصالحة مع إسرائيل، او الغاء ادراج السودان من قائمة الدول الداعمة للإرهاب مقابل تطبيع مع إسرائيل، وغيرها، في خطوات شكلت تماهياً تاماً بين مصالح اميركا وإسرائيل وعبر جعل تل ابيب محطة حتمية تمر عبرها القرارات الاميركية والصفقات الأميركية بل احياناً تغليباً للمصالح الإسرائيلية على تلك الأميركية لاعتبارات لا علاقة لها بأمريكا ومواطنيها، حتى استوقفني قول احدهم :" ترامب جعل إسرائيل تعتقد انها مركز العالم ومحور احداثه وان لا شيء يحدث لإلا اذا ارادت إسرائيل ان يحدث او استفادت منه او فعلته من منطلق فهمها ان تأييد إدارة ترامب مضمون ومفروغ منه بمثابة " شيك على بياض او كارت بلانش بالفرنسية" وهو ما اعتقدته دول أخرى تتجه نحو حكم الرجل الواحد او تعيش حكم الرجل الواحد والدكتاتورية كدول الخليج ومصر، وكان إسرائيل هي التي تحرك اميركا عملاً بالمثل الاميركي بان الذنب يهز الجسم وليس العكس او بالانجليزية Wag The Dog ، أي ان خسارة ترامب وتنحيه عن عرش الدولة الكبرى والعظمى سيعيد الأمور الى نصابها وسيؤدي الى انتظام المصالح والمنطلقات وفق مبدا " مصالح اميركا اولاً وآخيراً"